

## برنامج المقاومة بعد دخول حماس إلى حكومة السلطة

معين مناع<sup>68</sup>

### مقدمة:

عدت حركة المقاومة الإسلامية حماس المقاومة بكافة الوسائل، حقاً مشروعاً يهدف إلى دحر الاحتلال وحماية الحقوق والمقدّسات، ورأت الحركة من خلال برنامج كتلة التغيير والإصلاح أنّ عملية التحرير هي مهمة عربية وإسلامية. وأكدت الحركة على أهمية التفهم الدولي للحق الفلسطيني، ودعم مقاومته لإقامة دولته المستقلة، وعودة اللاجئين. وجعلت حماس الوحدة الوطنية وتحصين الجبهة الداخلية مقدّمة ضرورية؛ لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كافة أشكال المقاومة بما فيها المقاومة الشعبية.

لذلك، فقد استقبلت الحركة مرحلة المشاركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، بالموافقة على استمرار التهدئة مع "إسرائيل"، مقابل إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، و"دعم الحياة الديمقراطية" على الساحة السياسية الفلسطينية، وعقد الانتخابات التشريعية.

### المقاومة خياراً وحيداً:

تلحظ حركة حماس في أدبياتها تغيير الظروف والواقع، وتراعي المرحلة التي تقتضي تغييراً في الأساليب والآليات؛ فقد طرح مؤسسها الشيخ أحمد ياسين في سنة 1988، "إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة" مقابل هدنة مع "إسرائيل"، وقبل برنامج الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس، "النظر في آلية التفاوض" مع "دولة الاحتلال"، في حال انسحبت بشكل

<sup>68</sup> كاتب فلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.



شامل "من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في سنة 1967". لذلك لجأت حماس إلى تغيير وسائلها وتكتيكاتها، بعد أن رأت أن فوزها في الانتخابات التشريعية يمثل مرحلة جديدة تستدعي تطوير خطابها المقاوم. فبعد أن كانت تطرح في ميثاقها خطاباً مبدئياً ترى فيه أن "لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد"، أي المقاومة المسلحة، وترى في المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية "مضيعة للوقت، وعبث"، بدأت تبحث عن القواسم المشتركة مع الداخل الفلسطيني، وسكتت عن بعض استراتيجياتها، من غير تنازل، مراعاة لضرورات المرحلة واحتياجاتها. وبما أن حماس تسعى بجدية إلى تحقيق الإجماع الوطني، فقد أبدت مرونة في التعامل مع استراتيجيتي: "المقاومة" و"السياسة"؛ لتحرير الأرض، وحماية المقدّسات، وإطلاق الأسرى، وإقامة الدولة. وبما أن استراتيجية التفاوض مطلب دولي وعربي وفلسطيني، فقد استجابت حماس لهذا المطلب؛ وقد تجلّى ذلك عندما وافقت على استمرار التهدئة مع الاحتلال "مقابل التزام إسرائيل بتبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا،... وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين" وهذه الالتزامات تعدّ أهدافاً جوهرية للمقاومة المسلحة.

ثم صاغت حماس هذه النظرة بلغة تبحث عن القواسم المشتركة ونقاط الاتفاق، وتبدو أكثر قبولاً في التعبيرات السياسية الفلسطينية والعربية. وكان اتفاق القاهرة في 2005/3/17، إحدى تجلياتها. ثم ظهرت في برنامج كتلة التغيير والإصلاح للانتخابات التشريعية، حيث أكدت على شرعية المقاومة بالوسائل السياسية والجهادية كافة.

### المقاومة بحدود الـ 1948:

تلاشت الشعارات التي كانت تدعو فيها حركة حماس إلى "إزالة إسرائيل من الوجود"، من خلال اعتماد استراتيجية المقاومة المسلحة لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، من تصريحات قادتها وبرامجها الانتخابية، أو برامج الحكومات التي شكلتها وقادتها، فضلاً عن أدبياتها الراهنة. وحلّت محلها عبارة "إزالة الاحتلال" عن كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. وأخذ هذا الخطاب يتطور شيئاً فشيئاً، لدواعي الوحدة الوطنية وضرورتها، وبسبب الموقف الدولي الذي يرفض العمل العسكري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وخاصة العمليات الاستشهادية، لأنه يعتبرها أراضٍ إسرائيلية، ولأن معظم ضحايا تلك العمليات كانوا ممن يعدّهم المجتمع الدولي "مدنيين"؛ فوافقت حركة حماس، في وثيقة الوفاق الوطني،

على تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة سنة 1967.

### المقاومة بكافة الوسائل المشروعة:

إن نظرة حركة حماس لمهمة العالم العربي والإسلامي في عملية التحرير، والدور الذي يجب أن يؤديه المجتمع الدولي في دعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه الوطنية، وتمكينه من إقامة دولته المستقلة، جعلها تتقبل إضافة كافة الوسائل المشروعة، والمقاومة بجميع أشكالها وصورها لتحقيق غاياتها الوطنية. فكانت النتيجة أن تبنت حركة حماس التعامل مع أشكال متعددة للمقاومة، منها:

أ. التهديد: التي أقرها مؤتمر الحوار الوطني في القاهرة، لإلزام "إسرائيل" بوقف العدوان على الأرض والشعب، والإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين. وهذه كلها أهداف كانت تسعى حركة حماس لتحقيقها بالمقاومة المسلحة.

ب. التفاوض: على الرغم من أن موقف حركة حماس المبدئي يرفض التفاوض على أساس استراتيجية التسوية، وعدم قناعتها بجدوى العملية السياسية القائمة بين الفلسطينيين و"إسرائيل"، إلا أنها تقبلت فكرة اعتماد الأسلوب التفاوضي خياراً وطنياً مكملاً، يتناوب مع مهمة النضال بالمقاومة المسلحة، ولهذا، دعت وثيقة الوفاق الوطني، التي وقعتها كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني وفي مقدمتها حركة حماس وفتح، إلى "التمسك بخيار المقاومة إلى جانب التفاوض".

ج. المقاومة الشعبية: إن شمولية فكر حركة حماس جعلها تؤمن بالمقاومة المسلحة خياراً استراتيجياً تقف إلى جانبها باقي أشكال المقاومة؛ السياسية، والدبلوماسية، والجماعية، والإعلامية، والاجتماعية. هذا الفهم الذي أطلقه رئيس المكتب السياسي للحركة، عكسته حماس في مختلف الوثائق والاتفاقات التي وقعتها مع رئيس السلطة وفتح وباقي القوى والفصائل الفلسطينية.

فأقرت وثيقة الوفاق الوطني، بأن الشعب الفلسطيني ما يزال يمر في مرحلة "التحرر"، الأمر الذي يقتضي أن تكون الأولوية للمقاومة المسلحة على غيرها من المقاومات. أكد هذا المذهب ورود قرينة "إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي" بعد الإشارة إلى أن المقاومة حق يجب أن تتركز في الأراضي المحتلة سنة 1967.

تجدر الإشارة إلى أن ضرورات العمل الفلسطيني المشترك، وسعي حماس



لتجسيد الوحدة الوطنية من جهة، واصرار فتح على جلب حماس إلى مريعها من جهة ثانية، هما وراء اعتماد الصياغات اللغوية العامة التي تثير الالتباس وتفسح المجال للتفسير والتأويل.

وتضع حماس المقاومة الشعبية كأحد أشكال المقاومة وهي تدرك بأنها قد تقدمت أشواطاً في طريق المقاومة المسلحة، وبت يتوفر لدى جناحها العسكري التجهيزات والقدرات التي مكنتها من إلحاق ضرر بالغ في العدو خلال انتفاضة الأقصى، وقد رأى الشعب الفلسطيني آثار هذا الخيار على العدو، ونتأجه في هروب قوات جيش الاحتلال ومستوطنيه عن قطاع غزة.

### بين أولويات الحكومة وكتائب القسام:

منذ أن تسلمت حركة حماس مفاتيح حكومة السلطة العاشرة، تزايدت التساؤلات عن الطبيعة التي سوف تدير بها هذه الحركة ملفاتها، وكيف سترتب أولوياتها؟ وماذا سيكون مصير جناحها العسكري؟ فبرنامج الحكومة يعجّ بالأولويات الخارجية، والإصلاحية، والسياسية، والداخلية، إضافة إلى أن الحركة باتت تدرك بأنها ستكون بحاجة إلى فسحة، غير قصيرة، من الوقت لكي تنجز جملة ترتيبات وتقاومات مع رئاسة السلطة، ولكي تتمكن من التموضع داخل الأجهزة والمؤسسات التابعة للحكومة.

#### أ. القسام... مرحلة جديدة:

تعاملت قيادة حماس السياسية مع وصولها إلى سدة الحكومة على أنها مرحلة جديدة، تُملي عليها رسم وجهة لجناحها العسكري تتفادى فيها دخوله حالة "استراحة المحارب"، التي غالباً ما تؤدي إلى فتور الهمة وضياح "البوصلة".  
فتمّ الإعلان عن أنّ كتائب القسام قد دخلت مرحلة "التطوير، وصقل قدرات العناصر بالعلوم والتدريبات العسكرية والأمنية وفق أحدث الأساليب"، وذلك بحسب ما أعلنه أبو حذيفة أحد القادة العسكريين في غزة. بذلك تكون حماس قد حددت هدفاً لقواتها لا يؤثر على أولويات حكومتها، ويسمح لها بالاستفادة من بعض الوقت، الذي تحتاجه لمخاطبة الخارج الدولي والعربي والداخل الفلسطيني.

#### ب. صلاحيات القسام وحدود مهمته:

اتضح منذ الأيام الأولى من عمر الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس،

أن حالة "الفوضى الأمنية" سوف تتفاقم، بل ستكون العائق الحقيقي والهاجس الأول لهذه الحكومة. وحرصاً من كتائب القسام على عدم تضييع البوصلة واختلاط المهام؛ فقد بيّن أحد قادتها حدود مهام جناح حماس العسكري، فقال: "نحن لن نتدخل إطلاقاً في حل مشاكل الفوضى المنتشرة في الأراضي الفلسطينية". ولعل هذا التوجّه الصائب هو خلفية قرار وزير داخلية الحكومة العاشرة، سعيد صيام، بتشكيل القوة التنفيذية التابعة لوزارته مباشرة، بعد تفاقم الفوضى وانتشارها في قطاع غزة.

ومع ذلك فقد شهدت التطورات الأمنية داخل ساحة قطاع غزة بعض التداخلات التي نفذتها كتائب القسام، وإن كانت تأتي جميعها بحدود "الدفاع عن النفس، وملاحقة المتهمين في كشف أسرار الكتائب وملاحقة مجاهديها". إلا أن الشأن الداخلي بقي من اختصاص القوة التنفيذية والأجهزة الأمنية إلى حد بعيد.

إن أزمة الصلاحيات وتوزيع المهام لم تبق حكرًا على المؤسسات السياسية أو الإدارية، وإنما امتدت إلى الأجهزة الأمنية، وهذا ما جعل الخوف كبيراً من تدخل كتائب القسام في صلاحيات أجهزة أمن السلطة، والخوف عليها من أن تضيع بوصلتها وتستنزف جهودها في شأن داخلي، أو يتم الخلط بين ما هو لحماس وما هو للحكومة. لذلك أجاب أحد القادة العسكريين بالنفي عندما سُئل عن إمكانية قيام كتائب القسام بدور في الشأن الداخلي، قائلاً "إن هذه من مهام الأجهزة الأمنية الرسمية"، بل أشار إلى ما هو أبعد من ذلك عندما بيّن بأن كتائب القسام سوف تعمل على "توفير الجو المناسب لهم للقيام بمهامهم".

شهدت السنة 2006 عدة جولات من التوترات الأمنية الداخلية، انجرت كتائب القسام إلى بعضها بشكل جزئي وأناي، إلا أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عاد وأكد بأن مهمة سلاح المقاومة هي "الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني" فقط. أما الحكومة التي تتولى الشأن الداخلي فإن لها "أجهزتها الأمنية"، وعلق ضمناً على انجرار كتائب القسام، وبيّن أنه "في المرحلة القادمة سنكون قادرين على إيجاد التناغم بين التشكيلات بحيث يخدم كل منها مساحته الطبيعية".

### ج. عودة القسام إلى المقاومة:

أعلنت كتائب المقاومة الفلسطينية انتهاء مرحلة التهدة بشكل رسمي بتاريخ 2005/12/31، إلا أن فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية، حال دون استئناف



القسام عملياتها العسكرية ضد الاحتلال، وذلك بالنظر إلى حاجة الحكومة لفترة هدوء حتى تتمكن خلالها من تشكيل نفسها، وإطلاق برامجها الداخلية، وإجلاء صورتها الخارجية. ومن جهة أخرى باعد الحصار السياسي والاقتصادي، الذي تعرضت له الحكومة بشكل مبكر، من إمكانية استئناف جناح حماس العسكري لأي عمل عسكري ذي بال.

ثم اعتمدت "إسرائيل" سياسة إسقاط الحكومة بكافة الوسائل بما فيها استخدام القوة العسكرية؛ بالقصف والتدمير والتوغلات والاعتقالات، لم تسلم منها الضفة الغربية ولا قطاع غزة، ولم يجد النواب والوزراء وأعضاء المجالس البلدية في صفتهم الديموقراطية شفاعاً تحميهم من الاعتقال والاختطاف، الذي مارسه أجهزة الأمن الإسرائيلية بمختلف تشكيلاتها، وهذا أيضاً آخر من إمكانيات استئناف كتائب القسام العمل العسكري إلى وقت بعيد نسبياً.

وعلى الرغم من كل ذلك، بقيت كتائب القسام ملتزمة بالتهدئة الفعلية، واستمرت في ذلك لغاية اغتيال المشرف العام على القوة التنفيذية جمال أبو سميح، واستشهاد 14 فلسطينياً بينهم سبعة من عائلة غالية (مجزرة الشاطي) بقذائف الاحتلال بتاريخ 2006/6/9، حيث أعلنت القسام انتهاء التهدئة فعلياً. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت تظهر مشاركة كتائب عز الدين القسام العسكرية من خلال القصف الصاروخي، والدوريات، والمواجهات، على حدود القطاع مع القوات الصهيونية المتمركزة هناك، يضاف إليها قيام الاستشهادية فاطمة عمر النجار بتنفيذ عملية بتاريخ 2006/11/23 باسم حماس.

إلا أن أهم ردّ عسكري تمثل في عملية "الوهم المتبدد"، التي نفذتها كتائب القسام مع لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، والتي ردّ عليها الجيش الإسرائيلي بعملية "أمطار الصيف"، إذ قام بإمطار قطاع غزة بوابل من القصف المدفعي، وقصف الطيران الحربي، وقام بتوغلات محدودة نفذتها الدبابات الإسرائيلية، في شمالي القطاع وشرقيه. وكان لكتائب القسام دور أساسي في التصدي، واستخدام القصف الصاروخي، الذي استهدف عدة بلدات ومستوطنات صهيونية أبرزها سديروت.

## المقاومة في أجندة حماس وحكومتها:

### أ. في الاتفاقات السياسية:

كرر قادة حركة حماس هدفهم الرئيس من وراء اتخاذ حركتهم قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية؛ فقد صرّح أكثر من مسؤول في حماس بأنهم قرروا المشاركة

من أجل تحصين شرعية المقاومة بالشرعية الانتخابية أو الشرعية الديموقراطية. ومع أن رئيس السلطة محمود عباس يُعدّ من أكبر المناهضين لفكرة المقاومة المسلحة، ولطالما سعى إلى إنهاء حالة "العسكرة"، وكثيراً ما استخدم عبارات القبح والذم بحقّ المقاومين والعمليات الاستشهادية، إلا أن بند المقاومة بقي ثابتاً في برنامج الحكومة التي كلف عباس رئيس الوزراء إسماعيل هنية بتشكيلها، مع وجود وقفات أساسية أعاقَت التكليف، بل كادت تعطله.

ومع كل ذلك، فقد أكدت وثيقة الوفاق الوطني بأننا "[ما] زلنا في مرحلة التحرر"، وهذا الإقرار يعطي عمقاً وطنياً وشرعية ميثاقية للمقاومة، خصوصاً أن كافة المواثيق الدولية تؤكد شرعية المقاومة ضدّ الاحتلال، وتقرّ بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وأكدت الوثيقة "تمسك الشعب الفلسطيني بخيار المقاومة"، مع أنها ركّزت هذه المقاومة ضمن أراضى الـ1967، ولكن يمكن إخراج هذا الالتباس من خلال فهمه على قاعدة الأهداف المرحلية، لكون استراتيجية المقاومة بقيت محل توافق وطني. ثم تعزز هذا التوافق بالدعوة إلى تشكيل "جبهة مقاومة موحدة"، يكون اسمها "جبهة المقاومة الوطنية". جاء الإتفاق على التسمية للتأكيد بأن التوافق الوطني على تشكيل مرجعية تتولى قيادة المقاومة المسلحة سياسياً وميدانياً أمر محتّم، تنقصه فقط الإجراءات الإدارية حتى تأخذ هذه الجبهة دورها بين باقي مؤسسات العمل الوطني القائمة.

وبسبب تداعيات التطورات الأمنية بين فتح وحماس، خصوصاً تلك التي حدثت في قطاع غزة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2007، وقع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ورئيس الحكومة إسماعيل هنية مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، اتفاق مكة في 2007/2/8، واتفقوا على المضي قدماً في إجراءات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها؛ فهي عنوان التحرر، والبيت الوطني الذي يضمّ تحت سقفه فصائل المقاومة فيعطيه الشرعية ويحميها. وما لبث أن انبثق عن اتفاق مكة حكومة الوحدة الوطنية، التي أكدت على شرعية المقاومة المسلحة وجعلتها رهونة بانتهاء الاحتلال، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة المستقلة. وفي ذلك أيضاً ضمانة مبدئية وتكتيكية للمقاومة الفلسطينية.

#### ب. في السياسة الرسمية:

بين رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، الطريقة التي سوف تدير بها حركته المقاومة، فصرح في حوار مع مجلة الأهرام العربي بتاريخ 2006/2/11،



قائلاً "إن حماس ستدير المقاومة بقرارنا الذاتي انطلاقاً من مراعاة مصالح شعبنا وإمكاناته على الأرض وفي ظل الإحتلال"، فجاء هذا الموقف بمثابة السياسة العامة التي نظمت أداء كل من "الحركة والحكومة".

تعاملت حركة حماس مع المقاومة على مرحلتين، تمت خلال المرحلة الأولى عملية تشكيل الحكومة، واستمرار جناح حماس العسكري بإلتزام التهدة فعلياً. في حين استأنفت باقي الأجنحة العسكرية فعاليات المقاومة المسلحة؛ نفذت كتائب سرايا القدس خلال هذه المرحلة ثلاث عمليات استشهادية، وكان لها وكتائب شهداء الأقصى وغيرهما من أجنحة المقاومة المسلحة، عدد من عمليات إطلاق صواريخ. كانت الحكومة تبارك كل رد عسكري، وتعدّه في خانة الدفاع المشروع عن النفس أمام العدوان الإسرائيلي المتكرر على الأرض والإنسان والمقدسات، وتتهم الاعتداءات الإسرائيلية بالمسؤولية.

وبقي الموقف الفلسطيني الرسمي منقسماً تجاه المقاومة المسلحة، ففي الوقت الذي كان رئيس السلطة محمود عباس ينعت العمليات الاستشهادية بـ"الحقيرة" ويدين عمليات إطلاق الصواريخ ويرأها "عبثية"، وكان يطالب بملاحقة مطلقها ويدعو لإجراء التحقيقات للكشف عنهم، كانت الحكومة الفلسطينية كثيراً ما تكرر بأننا لن نعتقل المقاومين.

يستثنى من توجه الحكومة هذا، موقف الناطق الرسمي باسمها غازي حمد، الذي أدان بتاريخ 2006/11/26، إطلاق الصواريخ على "إسرائيل". جاء هذا الإعلان بعد اتفاق كافة الفصائل الفلسطينية الالترام بتهدة، ودخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ولكن حمد أبقى إدانته اليتيمة بحدود التصريح الإعلامي بينما انحصر ردّ الحكومة على كل فصيل ينتهك هذا الاتفاق الموقف بحدود "المناقشة".

ونظراً لعدم تكرار مثل هذا الموقف من قبل أي من قيادات حركة حماس أو المسؤولين في الحكومة، يظهر بأن هذا التصريح لم يكن معتمداً، أو على الأقل لم تتبناه السياسات المرسومة سواء في أطر حماس القيادية أو في مؤسسات الحكومة.

وفي المرحلة الثانية، التي بدأت بتاريخ 2006/6/9، عندما أعلنت كتائب القسام انتهاء التهدة فعلياً، ليكون قد اكتمل بذلك عقد فصائل المقاومة المنخرطة في فعاليات الرد على مجازر وانتهاكات الإحتلال. الجدير ذكره في هذه المرحلة هو أن عملية "الوهم المتبدد"، باكورة عمليات القسام، نُفذت عشية توقيع وثيقة الوفاق الوطني، التي تعدّ الأساس السياسي لأي وحدة وطنية قادمة، وكانت هذه الوثيقة قد أكدت في أحد بنودها "التمسك في خيار المقاومة بمختلف الوسائل".

وبما أن رئيس السلطة محمود عباس ومن خلفه حركة فتح قد وقعا على هذه الوثيقة بعد



تنفيذ العملية، فإن حماس والقسام يكونان قد أعطيا معنىً عملياً لهذه "الوسيلة" وأكسبها الشرعية الوطنية عبر أهم وأحدث وثيقة "إجماع وطني"، وبالممارسة السياسية.

### خلاصة واستنتاج:

أدى فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، إلى حصول الكثير من الإحتكاكات السياسية والميدانية مع فتح، الأمر الذي عكر صفو العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، وأوقع الساحة الداخلية في مخاض سياسي وأمني عسير، جعل حماس تسعى إلى إيجاد الحد المشترك لتحقيق لحة الصف الوطني، فلجأت إلى تبني صياغات مقبولة فلسطينياً ومُتفهمة عربياً ودولياً. وبعد تجربة عام تقريباً، يمكن تلخيص نتيجتها بما يلي:

أ. تم التأكيد على أن المقاومة المسلحة ليست هي الخيار الوطني الوحيد لتحرير الأرض واستعادة الحقوق، بل أصبحت أحد الخيارات الوطنية، تشاركها في ذلك "التسوية السياسية"، والتفاوض، والمقاومة الشعبية، مما يعني بأن الإجماع الوطني الفلسطيني قد انعقد على مقاومة العدو المحتل من أجل إقامة "دولتنا المحتلة"، كما لم تعد المقاومة المسلحة مطلقة اليد في كامل التراب الوطني المحتل، بل انحصرت ضمن حدود الأراضي المحتلة سنة 1967.

ب. وفي المقابل، حصل التوافق الوطني على إعادة الاعتبار إلى المقاومة المسلحة واعتبارها "حقاً مشروعاً" لمواجهة العدوان. وتكرست هذه المشروعية من خلال "وثيقة الوفاق الوطني" و"برنامج حكومة الوحدة الوطنية"، مما يعني بأن المقاومة لم تعد خياراً فصائلياً، بل أصبحت خياراً وطنياً تبنته مؤسسات السلطة، مع أن هذه السلطة قامت على أساس أن تكون "التسوية" خياراً استراتيجياً وحيداً.

وتمّ الاتفاق على إعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها، لتأخذ دورها في النضال الوطني؛ فتعيد الاعتبار إلى وحدة الشعب الفلسطيني، وإلى استراتيجية المقاومة لازمة "التحرير" ليتّم الارتقاء من حالة الاتفاق على خيار المقاومة إلى مأسسته عبر أعلى مؤسسة فلسطينية؛ حيث أن المنظمة هي مرجعية السلطة. ومن ثم تمت الدعوة إلى العمل على تشكيل "جبهة مقاومة موحدة" تكون المرجعية السياسية والعملية للمقاومة المسلحة، في خطوة متقدمة للتأكيد على أن المقاومة المسلحة برنامج وطني، يسير جنباً إلى جنب مع برنامج "الوحدة" السياسي.

